

## الوسيط في المذهب

والثالث وهو مخرج أن الواجب التعزير .  
والرابع أنه كالزنا فيوجب الرجم على المحصن والجلد على غيره .  
ثم الإصابة في نكاح صحيح هل ينقدح اعتبارها في المفعول به فيه نظر وتردد وفيما إذا أتى امرأة أجنبية قيل هو كاللواط وقيل هو كالزنا قطعاً والغلام المملوك كغير المملوك وقيل إنه كوطء الأخت المملوكة .  
ولو أتى زوجته أو جاريتها في دبرها فالمذهب سقوط الحد لأنها محل الإستمتاع بخلاف الغلام وفيه وجه بعيد .  
فأما قولنا مشتبه طبعاً احترازاً به عن الإبلاج في الميت فلا حد فيه بل التعزير .  
وفي البهيمة قولان المنصوص أنه التعزير لا غير لأنه غير مشتبه في حالة الإختيار وفيه قول مخرج أنه كاللواط .  
وعلى هذا في قتل البهيمة وجهان ووجه القتل قوله صلى الله عليه وسلم .  
اقتلوا الفاعل والمفعول به فليل للراوي ما ذنب البهيمة فقال إنما تقتل حتى لا تذكر